

تقرير حقوقي

حكم محكمة العدل الدولية في قضية الإبادة الجماعية ضد الروهينغا:

دلالاته القانونية وإمكانات توظيفه في دعوى جنوب أفريقيا ضد إسرائيل بشأن الإبادة الجماعية في قطاع غزة

٢٠ نوفمبر ٢٠٢٦

اعداد وتحرير:

التحالف القانوني الدولي من أجل فلسطين
International Legal Coalition for Palestine

تقرير حقوقي

حكم محكمة العدل الدولية في قضية الإبادة الجماعية ضد الروهينغا: دلالاته القانونية وإمكانات توظيفه في دعوى جنوب أفريقيا ضد إسرائيل بشأن الإبادة الجماعية في قطاع غزة

١٩ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٦ | تحليل مقارن للحكم النهائي في قضية غامبيا ضد ميانمار، مع التركيز على غزة

الملخص التنفيذي

أصدرت محكمة العدل الدولية، في ١٩ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٦، حكماً تاريخياً في قضية تطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها (غامبيا ضد ميانمار)، خلصت فيه، بأغلبية تسعة قضاة مقابل ستة، إلى أن ميانمار ارتكبت جريمة الإبادة الجماعية ضد الروهينغا خلال العمليات العسكرية التي نفذتها عام ٢٠١٧ في شمال ولاية راخين.

ولم يقتصر الحكم على إثبات وقوع عمليات قتل وعنف جسدي ونفسي جسيم؛ بل خلص أيضاً إلى توافر القصد الخاص بالإبادة الجماعية، أي نية تدمير الجماعة المحمية، كلياً أو جزئياً، بصفتها جماعة.

وأثبتت المحكمة كذلك إخلال ميانمار بالتزامات أخرى بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية، وأمرت باتخاذ تدابير تتعلق بوقف الانتهاكات والتحقيق والملاحقة وجبر الضرر وضمانات عدم التكرار.

الأهمية المباشرة بالنسبة إلى غزة:

يقدم الحكم إطاراً قضائياً بالغ الأهمية لدعوى جنوب أفريقيا ضد إسرائيل، خصوصاً في ثلاث مسائل:

١. كيفية إثبات القصد الخاص من خلال الأدلة الظرفية والسلوك العسكري المتراكم.

٢. الوزن الإثباتي الذي يمكن أن تمنحه المحكمة لتقارير لجان التحقيق الأممية والآليات المستقلة والشهادات والصور الفضائية.

٣. كيفية تقييم الادعاءات المتعلقة بوجود أهداف عسكرية مشروعة، أو الرغبة في تهجير السكان، عندما تشير مجمل الأدلة إلى احتمال وجود قصد لتدمير جماعة محمية.

غير أن الحكم لا يعني أن المحكمة أدانت إسرائيل بالإبادة الجماعية، ولا أنه يحسم نتيجة دعوى جنوب أفريقيا. فلكل قضية وقائعها وأدلتها ودفوعها، وتظل المحكمة مطالبة بتقييمها بصورة مستقلة.

أولاً: ما الذي قضت به المحكمة فعلياً في قضية ميانمار؟

استندت المحكمة إلى اتفاقية الإبادة الجماعية لعام ١٩٤٨، ودرست أفعال القوات الأمنية في ميانمار بحق السكان الروهينغا خلال عمليات عام ٢٠١٧.

النتائج الرئيسية للحكم

المسألة	النتيجة القضائية
قتل أفراد الجماعة	ثبت وقوع أفعال تندرج ضمن المادة الثانية (أ)
إلحاق أذى جسدي أو نفسي جسيم	ثبت وقوع أفعال تندرج ضمن المادة الثانية (ب)
فرض ظروف معيشية يراد بها التدمير المادي	لم تثبت المحكمة هذا الفعل كركن مادي مستقل وفق المادة الثانية (ج)
فرض تدابير تستهدف منع الإنجاب	ثبت وقوع أفعال تندرج ضمن المادة الثانية (د)
القصد الخاص بالإبادة	خلصت المحكمة إلى ثبوته من مجمل الأدلة
مسؤولية الدولة	ثبت انتهاك ميانمار لالتزامها بعدم ارتكاب الإبادة الجماعية
حفظ الأدلة	ثبت إخلال ميانمار بالتزام متعلق بالتدابير المؤقتة لعام ٢٠٢٠
جبر الضرر	أُمرت ميانمار باتخاذ تدابير رد الحقوق والتعويض، مع ترك تفاصيل التعويض لمرحلة لاحقة

هذه النتائج مستمدة من الحكم الصادر يوم المحكمة بتاريخ ١٩ نوفمبر ٢٠٢٦ ، لا من مجرد التغطيات الإعلامية.

■ النص القضائي الأساسي:

الحكم الكامل لمحكمة العدل الدولية – ١٩ نوفمبر ٢٠٢٦

الملخص الرسمي للحكم الصادر عن المحكمة - متوفر كملحق باللغة الانجليزية لهذا التقرير.

لماذا يُعد الحكم مهماً لقضية غزة؟

لأن المحكمة انتقلت من مجرد تقدير خطر وقوع الإبادة، كما يحدث عند إصدار التدابير المؤقتة، إلى الفصل في المسؤولية القانونية للدولة بعد تقييم الأدلة وفق معيار الإثبات المعتمد في مرحلة الموضوع.

وفي دعوى جنوب أفريقيا، سيكون الانتقال من التدابير المؤقتة إلى الحكم في الموضوع هو المرحلة التي يتعين فيها إثبات الأفعال المحظورة والقصد الخاص والمسؤولية المنسوبة إلى الدولة.

ثانياً: القصد الخاص للإبادة الجماعية وأهميته الحاسمة لغزة

١. ما المقصود بالقصد الخاص؟

تشترط المادة الثانية من اتفاقية الإبادة الجماعية وجود نية لتدمير جماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية، كلياً أو جزئياً، بصفتها تلك.

ويختلف هذا القصد عن مجرد نية تنفيذ عملية عسكرية، أو ارتكاب قتل غير مشروع، أو تهجير السكان، أو حتى ارتكاب جرائم حرب واسعة النطاق.

فقد تقع جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية دون أن تتوافر العناصر القانونية لجريمة الإبادة الجماعية.

٢. المبدأ الذي أكدته المحكمة في حكم ميانمار

أوضحت المحكمة أن القصد الخاص يمكن إثباته بأدلة مباشرة أو استنتاجه من أدلة ظرفية.

وفي غياب دليل مباشر على وجود خطة للإبادة، يمكن فحص مجموعة من المؤشرات، تشمل:

- السياق العام للتمييز والاضطهاد الممنهج.
- الاستهداف الانتقائي لأفراد الجماعة المحمية.
- الأفعال التي تمس أسس بقاء الجماعة، بما فيها العنف الجنسي واستهداف الأطفال.
- الطبيعة المنهجية للأفعال واتساع نطاقها.

كما أكدت المحكمة أن الاستنتاج القائم على الأدلة الظرفية يجب أن يجعل القصد بالإبادة هو الاستنتاج المعقول الوحيد من الوقائع مجتمعة. ولم تتخلَّ المحكمة عن هذا المعيار الصارم، لكنها أوضحت أن إثبات القصد لا يتطلب بالضرورة وجود وثيقة مكتوبة تتضمن أمراً مباشراً بالإبادة، ولا إثبات نمط سلوك واحد بمعزل عن بقية الأدلة.

٣. كيف يمكن تطبيق هذا المبدأ على غزة؟

يمكن أن تستفيد جنوب أفريقيا من هذا التفسير عبر بناء ملف متكامل لا يعتمد على نوع واحد من الأدلة.

مؤشر القصد في قضية ميانمار	مجال البحث المقابل في غزة
الاستهداف الانتقائي للروهينغا	أنماط استهداف المدنيين الفلسطينيين، ومدى صلتها بهويتهم الجماعية
عمليات القتل واسعة النطاق	الوقائع الموثقة للقتل، والظروف التي وقعت فيها، والأدلة على طبيعتها المتكررة
العنف بحق الأطفال	قتل الأطفال وإصابتهم وآثار العمليات على بقائهم وصحتهم
التدمير المنهجي للقرى	تدمير الأحياء السكنية والبنية التحتية والبيئة اللازمة لاستمرار الحياة
التحريض وخطاب الكراهية	تصريحات المسؤولين، وسياقها، وصلتها بالسياسات والأوامر والعمليات
التهجير القسري	أوامر الإخلاء والتهجير المتكرر والظروف المفروضة على النازحين

هذه مجالات لإعداد الأدلة وليست نتائج قضائية مسبقة بشأن إسرائيل.

والأهم أن الأدلة ينبغي ألا تُقدَّم منفصلة؛ بل يجب دراسة الترابط الزمني والعملياتي بين التصريحات السياسية والقرارات العسكرية وأنماط القتل والتهجير والحرمان من مقومات الحياة.

ثالثاً: القيمة الإثباتية للتقارير الأممية - أحد أهم مكاسب الحكم بالنسبة إلى غزة

هذه المسألة تستحق اهتماماً خاصاً من المؤسسات الحقوقية الفلسطينية، لأن جانباً كبيراً من الأدلة المتعلقة بغزة جُمع بواسطة هيئات الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان والصحفيين والباحثين المستقلين.

١. ماذا قررت المحكمة؟

أعطت المحكمة وزناً إثباتياً مهماً لتقارير بعثة الأمم المتحدة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن ميانمار (FFM)، وللتقارير التحليلية والشهادات التي جمعها الآلية المستقلة للتحقيق في ميانمار (IIMM).

واستندت المحكمة في تقييم هذه المواد إلى اعتبارات منها:

- استقلالية الجهة التي أجرت التحقيق ومنهجيتها.
- عدد المقابلات ومدى تنوع مصادر المعلومات.
- فحص مصداقية الشهود والمعلومات.
- مطابقة الشهادات مع الأدلة الأخرى، ومنها صور الأقمار الصناعية.
- مدى اتساق النتائج وعدم وجود تناقضات جوهرية غير مفسرة.

وأشارت المحكمة إلى أن بعثة تقصي الحقائق أجرت ١،٢٩٤ مقابلة، وأن تقاريرها الرئيسية شكلت عموماً مصدراً موثوقاً للوقائع رغم استخدام البعثة معيار إثبات أدنى من المعيار القضائي المعتمد أمام المحكمة.

كما منحت المحكمة وزناً كبيراً للأدلة المستمدة من صور الأقمار الصناعية، وللشهادات التي جمعتها الآلية المستقلة، بالنظر إلى منهجية جمعها وتحليلها.

لكن المحكمة شددت على نقطتين بالغتي الأهمية:

أولاً: لا يعني اعتبار التقرير موثوقاً قبول كل معلومة وردت فيه تلقائياً.

ثانياً: تميّز المحكمة بين النتائج الواقعية التي يمكن الاستناد إليها، والتوصيفات القانونية التي تصدر عن جهات التحقيق؛ إذ تبقى مهمة تحديد المسؤولية القانونية للمحكمة نفسها.

٢. كيف تستفيد جنوب أفريقيا من ذلك؟

يمكن توظيف هذا المبدأ في دعم الاستناد إلى:

- تقارير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإسرائيل.

- تقارير المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان.
- تقارير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) بشأن الغذاء والمياه والنزوح والرعاية الصحية.
- تقارير منظمة الصحة العالمية واليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان.
- تقارير المقررين الخاصين والإجراءات الخاصة للأمم المتحدة.
- صور الأقمار الصناعية والتحليلات الجغرافية الموثقة.
- شهادات الضحايا والكوادر الطبية والصحفيين التي يمكن التحقق منها بصورة مستقلة.

الأولوية ليست زيادة عدد التقارير المرفقة فحسب، بل بناء نظام يربط كل واقعة بمصدرها الأصلي، وبالأدلة التي تؤيدها، وبالعنصر القانوني الذي يمكن أن تثبته.

على سبيل المثال، لا يكفي إرفاق تقرير أممي يصف نقص الغذاء؛ بل ينبغي تحديد الفترة الجغرافية، وعدد السكان المتأثرين، وطبيعة القيود المفروضة، ومدتها، وأثرها الصحي، والجهة المسؤولة عن القرار، وما إذا كانت هناك أدلة على العلم بالنتائج واستمرار السلوك رغم ذلك.

٣. مشكلة منع وصول المحققين

ناقشت المحكمة أيضاً عدم تعاون ميانمار مع آليات التحقيق الأممية ورفضها إتاحة الوصول إلى بعض الأدلة والشهود.

وأوضحت أن القاعدة العامة تضع عبء إثبات الوقائع على الطرف الذي يدعيها، لكنها تسمح بقدر من المرونة في تقييم الأدلة عندما تكون المعلومات ذات الصلة تحت سيطرة الدولة المدعى عليها أو يتعذر الوصول إليها بسبب عدم تعاونها.

وهذا لا يقلب عبء الإثبات تلقائياً ولا يخفض معيار الإثبات.

بالنسبة إلى غزة، يمكن الاستفادة من ذلك في عرض الصعوبات المتعلقة بوصول المحققين الدوليين، وحماية الشهود، والحصول على الوثائق العسكرية، مع تقديم أدلة بديلة يمكن التحقق منها.

رابعاً: الأهداف العسكرية المعلنة لا تنفي القصد بالإبادة تلقائياً

دفعت ميانمار بأن عملياتها العسكرية كانت تهدف إلى مواجهة جماعة مسلحة تُعرف باسم «جيش إنقاذ الروهينغا في أراكان» (ARSA).

لكن المحكمة لم تعتبر هذا التبرير كافياً لاستبعاد القصد الخاص، بل فحصت طبيعة العمليات والضحايا ووسائل العنف والنتائج.

وخلصت إلى أن عمليات إعدام الرجال والفتيان، والعنف الجنسي واسع النطاق، واستهداف الأطفال والرضع، وحرق القرى بصورة منهجية، والهجمات على المدنيين الفارين، لم تكن متسقة مع تفسير العمليات باعتبارها مجرد مكافحة للتمرد.

كما أوضحت المحكمة أن وجود دوافع أخرى، مثل التهجير أو العقاب، لا يمنع قانونياً وجود قصد بالإبادة إلى جانبها، ما دامت الأدلة بمجملها تستوفي معيار الاستنتاج المعقول الوحيد.

انعكاس ذلك على قضية غزة

تؤكد إسرائيل أن عملياتها العسكرية تستهدف حماس واستعادة الرهائن ومنع الهجمات عليها. ويجب التعامل مع هذه الدفوع بوصفها جزءاً من الملف القضائي الذي ستفحصه المحكمة.

ويمكن لجنوب أفريقيا أن تستفيد من حكم ميانمار من خلال إثبات أن مجرد الإعلان عن هدف عسكري لا يحسم السؤال القانوني، وأن المحكمة يجب أن تقيّم:

١. ما إذا كانت الوسائل المستخدمة متسقة مع الأهداف العسكرية المعلنة.
٢. ما إذا كانت هناك أنماط متكررة من الأفعال الموجهة ضد أفراد الجماعة المحمية بصفتهم تلك.
٣. ما إذا كانت القرارات المتخذة واستمرارها بعد ظهور آثارها الإنسانية تكشف عن قصد يتجاوز الهدف العسكري المعلن.
٤. ما إذا كانت التفسيرات البديلة للسلوك تظل معقولة عند تقييم الأدلة كاملة.

ولا ينبغي اختزال هذه المقارنة في القول إن وجود ضحايا مدنيين كثيرين يثبت الإبادة؛ فالمطلوب هو الربط بين الأفعال المحظورة والقصد الخاص المنصوص عليه في الاتفاقية.

خامساً: ظروف الحياة والتجويع - فرصة قانونية وتحدٍ إثباتي في غزة

هذه من أكثر النتائج التي تحتاج إلى قراءة دقيقة، لأنها قد تكون ذات أهمية خاصة لدعوى جنوب أفريقيا.

لم تعتبر المحكمة في قضية ميانمار أن الركن المادي الوارد في المادة الثانية (ج) قد ثبت بصورة قاطعة.

فقد رأت أن الأدلة المقدمة بشأن تقييد الحركة والحرمان من الغذاء والرعاية الطبية لم تثبت، بالمعيار المطلوب، أن الظروف المفروضة كانت قادرة موضوعياً على إحداث موت جزء جوهري من الجماعة بمرور الزمن.

وهذا لا يعني أن الحرمان من الغذاء والعلاج لا يمكن أن يشكل إبادة جماعية؛ بل يعني أن إثبات هذا الفعل يتطلب مستوى محدداً من الأدلة يتعلق بطبيعة الظروف المفروضة وحجم السكان المتأثرين وخطورتها وقدرتها على إحداث التدمير المادي.

ما المطلوب في ملف غزة؟

يجب تطوير الأدلة المتعلقة بالمادة الثانية (ج) من خلال خمسة محاور مترابطة:

المحور	نوع الأدلة المطلوبة
الغذاء	كميات الإمدادات، القيود على إدخالها، معدلات سوء التغذية، الوفيات المرتبطة بالجوع
المياه والصرف الصحي	تدمير الشبكات، توافر مياه الشرب، الأمراض المرتبطة بالتلوث
الصحة	تعطّل المستشفيات، نقص الأدوية، الوفيات التي يمكن تجنبها، غياب العلاج
المأوى	تدمير المساكن، التعرض للبرد والحر، ظروف المخيمات والنزوح
القرارات والسياسات	الأوامر الرسمية، الإجراءات الإدارية، التحذيرات الموجهة إلى السلطات، استمرار القيود بعد العلم بعواقبها

وتكمن الأهمية القانونية في إثبات التأثير التراكمي لهذه الظروف على بقاء جزء جوهري من الجماعة الفلسطينية في غزة، وليس الاكتفاء بإثبات كل أزمة إنسانية على حدة.

وهنا توجد نقطة اختلاف جوهرية بين القضيتين: كانت العمليات التي نظرت فيها المحكمة في ميانمار مركزة بصورة كبيرة في عام ٢٠١٧، بينما تتطلب قضية غزة فحص ظروف إنسانية وعسكرية امتدت عبر فترة زمنية أطول، وهو ما قد يغيّر طبيعة الأدلة المتعلقة بالقدرة على إحداث التدمير المادي، دون أن يضمن نتيجة قضائية بعينها.

سادساً: الأطفال والنساء والقدرة على استمرار الجماعة

أثبتت المحكمة في قضية ميانمار وقوع أفعال تندرج ضمن المادة الثانية (د)، المتعلقة بفرض تدابير تستهدف منع الإنجاب داخل الجماعة.

واستندت إلى مجموعة من الوقائع، منها القيود على الزواج والولادة، وحرمان أطفال الروهينغا من التسجيل القانوني، والعنف الجنسي واسع النطاق، والخطاب الرسمي المتعلق بالنمو السكاني للروهينغا.
وأوضحت أن إثبات هذا الفعل لا يتطلب بالضرورة إثبات انخفاض فعلي في معدل الولادات، لكنه يتطلب إثبات أن التدابير استهدفت منع الإنجاب وكانت قادرة موضوعياً على تحقيق ذلك.

أهمية ذلك لغزة

يمكن بحث الآثار التي لحقت بالصحة الإنجابية للفلسطينيين، بما فيها:

- وفاة النساء الحوامل وإصابتهن.
- تعطل خدمات التوليد ورعاية حديثي الولادة.
- الإجهاض وفقدان الحمل والولادة المبكرة.
- سوء التغذية وآثاره على صحة الأمهات والأجنة.
- تدمير المرافق الطبية والمعدات اللازمة لعلاج العقم والإنجاب.

لكن الضرر الذي يلحق بالصحة الإنجابية لا يثبت تلقائياً وجود تدابير قصد بها منع الإنجاب داخل الجماعة.
ومن ثم، ينبغي الفصل بين إثبات الضرر الصحي والإنساني، وبين إثبات النية الخاصة التي تتطلبها المادة الثانية (د).
وهذا التمييز مهم خصوصاً عند استخدام البيانات المتعلقة بالإجهاض أو التشوهات الخلقية في غزة، حتى لا تُحمّل الأدلة الطبية دلالات قانونية لا تستطيع إثباتها بمفردها.

سابعاً: أوجه الاختلاف بين قضية الروهينغا وقضية غزة

لا يمكن بناء استراتيجية قانونية فعالة على افتراض أن القضيتين متطابقتان. ويمكن تحديد الفروق الرئيسية على النحو الآتي:

معيار المقارنة	غامبيا ضد ميانمار	جنوب أفريقيا ضد إسرائيل
الجماعة المحمية	الروهينغا بوصفهم جماعة إثنية	الفلسطينيون بوصفهم جماعة قومية أو إثنية، مع التركيز على الفلسطينيين في غزة
الوقائع المركزية	العمليات العسكرية في شمال راخين عام ٢٠١٧	العمليات العسكرية والظروف المفروضة على السكان في غزة منذ أكتوبر ٢٠٢٣
الدفاع العسكري	مواجهة جماعة ARSA المسلحة	مواجهة حماس وتحقيق أهداف أمنية معلنة
طبيعة الأدلة	شهادات وتقارير أممية وصور فضائية ووثائق عسكرية	تقارير أممية وطبية وشهادات وأدلة رقمية وتصريحات رسمية ووثائق أخرى
المرحلة القضائية	حكم في الموضوع صدر في ١٩ نوفمبر ٢٠٢٦	صدرت تدابير مؤقتة؛ ولم يصدر حكم نهائي في الموضوع وفق المعلومات المتحققة هنا
المسألة الأساسية	ثبت القصد الخاص والمسؤولية عن الإبادة	لا يزال إثبات الأفعال والقصد الخاص والمسؤولية موضوعاً للفصل القضائي

المصدر القضائي للقضية الأولى: حكم ١٩ نوفمبر ٢٠٢٦.

المبدأ الحاسم: يستفيد ملف غزة من القواعد القانونية التي قررتها المحكمة، لكن تطبيقها على الوقائع الإسرائيلية يتطلب إثباتاً مستقلاً.

ثامناً: ما حدود الحكم وما أبرز الاعتراضات القضائية عليه؟

صدر الحكم بأغلبية تسعة قضاة مقابل ستة، وهو ما يجعل قراءة الآراء المخالفة ضرورية عند بناء المرافعات المستقبلية.

أثار بعض القضاة المعارضين تحفظات تتعلق بمدى كفاية الأدلة، ووزن تقارير تقصي الحقائق، ومدى إمكانية التحقق من الشهادات التي تستند إليها تلك التقارير.

ورأت القاضية شيويه هانكين، في رأيها المخالف، أن بعض الشهادات المجهولة والتقارير الأممية لم تخضع للتدقيق الكافي وفق معيار الإثبات الصارم الذي تتطلبه ادعاءات الإبادة الجماعية.

كما أثار القاضي جورج نولته تحفظات بشأن اعتماد الأغلبية على نتائج جهات تقصي الحقائق دون فحص كافٍ لبعض الأدلة الأولية.

ماذا يعني ذلك بالنسبة إلى جنوب أفريقيا؟

يعني أن الاستفادة من الحكم يجب أن تسير في اتجاهين متكاملين:

الأول: الاستناد إلى تفسير الأغلبية بشأن الأدلة الظرفية، والتقييم الشامل للقصد الخاص، والقيمة الإثباتية للتقارير المستقلة.

الثاني: الاستعداد للاعتراضات التي أثارتها الأقلية، ولا سيما ما يتعلق باستقلال المصادر، وإمكان التحقق من الشهادات، وتكرار المعلومات، والتمييز بين الأدلة الأصلية والاستنتاجات المستخلصة منها.

ومن الناحية العملية، ينبغي تجنب تقديم عشرات التقارير التي تعتمد جميعها على شاهد واحد أو مصدر أولي واحد باعتبارها أدلة مستقلة متعددة.

تاسعاً: المسؤولية عن عدم منع الإبادة والمعاقبة عليها

لم يقتصر حكم ميانمار على مسؤولية الدولة عن ارتكاب الإبادة الجماعية، بل تناول أيضاً إخلالها بالتزامات أخرى بموجب الاتفاقية.

وخلصت المحكمة إلى أن ميانمار أخفقت في منع الإبادة والمعاقبة عليها، كما ثبت إخلالها بالتزام حفظ الأدلة المرتبط بأمر التدابير المؤقتة الصادر في ٢٣ يناير ٢٠٢٠.

وأمرت المحكمة ميانمار باتخاذ إجراءات تتعلق بالتحقيق في الأفعال المخالفة للاتفاقية، وملاحقة المسؤولين عنها عند الاقتضاء، وتقديم ضمانات بعدم التكرار، واتخاذ تدابير لجبر الضرر.

Independent Investigative Mechanism for Myanmar

انعكاس ذلك على قضية غزة

يمكن لجنوب أفريقيا أن تطور مرافعات مستقلة بشأن:

- مسؤولية إسرائيل عن الأفعال المنسوبة إلى أجهزة الدولة وقواتها.
- مدى امتثالها لالتزام منع الإبادة الجماعية.
- الإجراءات المتخذة لمنع التحريض المباشر والعلني على الإبادة والمعاقبة عليه، عند توافر عناصره القانونية.
- مدى الامتثال لأوامر التدابير المؤقتة الصادرة في دعوى جنوب أفريقيا.
- الالتزام بحفظ الأدلة وعدم إتلافها.
- التدابير المطلوبة لجبر الضرر إذا ثبتت المسؤولية.

ويجب الفصل بين مسؤولية الدولة التي تنظر فيها محكمة العدل الدولية والمسؤولية الجنائية الفردية التي قد تنظر فيها المحكمة الجنائية الدولية أو المحاكم الوطنية المختصة.

عاشراً: جبر الضرر والتعويض وإعادة الإعمار

من النتائج المهمة لحكم ميانمار أن المحكمة لم تكتف بإعلان المسؤولية، بل تناولت النتائج القانونية المترتبة عليها.

وشملت التدابير التي أمرت بها:

١. وقف الانتهاكات المستمرة.
٢. التحقيق والملاحقة والمعاقبة وفق الالتزامات القانونية.
٣. ضمانات عدم التكرار.
٤. اتخاذ تدابير تتيح العودة الآمنة والطوعية والكريمة للروهينغا النازحين ولمّ شمل الأسر.
٥. تعويض المتضررين، مع تأجيل تحديد المبالغ وآليات التنفيذ إلى مرحلة لاحقة.

Independent Investigative Mechanism for Myanmar

كيف يمكن الاستفادة من ذلك في غزة؟

إذا ثبتت مسؤولية إسرائيل في دعوى جنوب أفريقيا، فقد تكتسب مطالب جبر الضرر أهمية مركزية، بما يشمل دراسة:

- إعادة التأهيل الطبي والنفسي للضحايا.
- التعويض عن الأضرار القابلة للإثبات والإسناد.
- معالجة آثار التهجير وتوفير ضمانات العودة الآمنة.
- استعادة الممتلكات أو التعويض عنها وفق القواعد القانونية المنطبقة.
- إعادة تأهيل المرافق المدنية الأساسية.
- اتخاذ تدابير فعالة لمنع تكرار الانتهاكات.

لكن ينبغي التمييز بين إعادة إعمار غزة باعتبارها ضرورة إنسانية وتنموية واسعة، وبين التعويضات القضائية التي تتطلب تحديد الضرر وعلاقته بالفعل غير المشروع والأساس القانوني للجبر.
كما أن حكم ميانمار لا يعني تلقائياً أن المحكمة ستأمر بالتدابير نفسها في قضية غزة.

حادي عشر: خطة عملية مقترحة للمؤسسات الحقوقية الفلسطينية

يتلخص هذا المقترح بأن يتحول الحكم إلى برنامج قانوني محدد، بدلاً من الاكتفاء بإصدار بيانات ترحيب أو مقارنات إعلامية.

الإجراء	المخرج المطلوب	الإطار الزمني المقترح
تحليل الحكم كاملاً	مذكرة قانونية تتناول الفقرات 78–131 و306–469 و575–645	١٠ أيام
تحليل الآراء المخالفة	مذكرة بالاعتراضات الإثباتية المحتملة وطرق معالجتها	أسبوعان
مراجعة أدلة غزة	مصفوفة تربط كل دليل بعناصر المادة الثانية	٣٠ يوماً
تدقيق المصادر الأممية	قائمة تقارير موثقة مع بيان المنهجية والمصادر الأصلية	٣٠ يوماً
تحليل القصد الخاص	ملف يجمع الأدلة المباشرة والظرفية والتفسيرات البديلة	٤٥ يوماً
إعداد مذكرة لجنوب أفريقيا	ورقة قانونية قابلة للتقديم إلى الفريق القانوني المختص	٦٠ يوماً
تطوير ملف جبر الضرر	إطار أولي لتوثيق الأضرار والمستفيدين المحتملين	٩٠ يوماً

الأولويات الأكثر أهمية

١. **بناء ملف مستقل للقصد الخاص.** ينبغي أن يجمع التصريحات الرسمية والقرارات والسياسات وأنماط الأفعال، وأن يفحص الروابط بينها، مع التعامل الجاد مع التفسيرات البديلة التي يمكن أن تقدمها إسرائيل.

٢. **إنشاء مصفوفة إثبات موحدة.** لكل واقعة: التاريخ، والموقع، والضحايا، والمصدر الأصلي، ووسيلة التحقق، والأدلة المؤيدة، والعنصر القانوني الذي تتصل به.

٣. **تطوير ملف المادة الثانية (ج).** يجب إعطاء أولوية خاصة للأدلة المتعلقة بالغذاء والمياه والصحة والمأوى، نظراً لأهمية هذه المسائل في غزة، ولأن حكم ميانمار يوضح مدى صرامة شروط إثبات هذا الفعل.

٤. **التعاون مع الجهات الأممية.** ينبغي السعي إلى الحصول على المعلومات الأصلية والمنهجيات والبيانات القابلة للتحقق، وفق قواعد السرية وحماية الشهود، بدلاً من الاعتماد على الملخصات الصحفية.

٥. **إعداد ملف قانوني عن الامتثال للتدابير المؤقتة.** يمكن تحليل كل أمر صادر في دعوى جنوب أفريقيا بصورة مستقلة، وتحديد الالتزامات التي يفرضها والأدلة المتعلقة بتنفيذه أو عدم تنفيذه.

ثاني عشر: النتائج والاستنتاجات النهائية

يمكن استخلاص ستة نتائج أساسية من حكم محكمة العدل الدولية في قضية الروهينغا:

أولاً: أصبح هناك حكم قضائي حديث يوضح تطبيق معيار القصد الخاص على وقائع إبادة جماعية ارتكبتها أجهزة دولة. وهذه مرجعية مهمة لدعوى جنوب أفريقيا، وإن كانت لا تحسم نتيجتها.

ثانياً: يمكن إثبات القصد الخاص بالأدلة الظرفية. ولا يشترط وجود أمر مكتوب أو اعتراف مباشر، لكن يجب أن يكون القصد بالإبادة هو الاستنتاج المعقول الوحيد من مجمل الأدلة.

ثالثاً: تتمتع التقارير الأممية بإمكانات إثباتية كبيرة، بشرط جودة المنهجية والتعزيز بأدلة مؤيِّدة corroboration والتحقق المستقل. ولا تكتسب جميع التقارير أو محتوياتها القيمة الإثباتية نفسها.

رابعاً: وجود هدف عسكري معلن لا ينفي القصد بالإبادة تلقائياً. ويتعين فحص طبيعة الأفعال والسياق والضحايا والتفسيرات البديلة.

خامساً: الحكم يضع تحدياً إثباتياً مهماً أمام ملف ظروف الحياة في غزة. فالمادة الثانية (ج) تتطلب إثبات أن الظروف المفروضة كانت قادرة موضوعياً على إحداث التدمير المادي لجزء جوهري من الجماعة، إلى جانب إثبات القصد الخاص اللازم للجريمة.

سادساً: المسؤولية القانونية لا تتوقف عند إعلان وقوع الإبادة. فقد تشمل وقف الانتهاكات، والتحقيق والملاحقة، وجبر الضرر، وضمانات عدم التكرار.

الخلاصة الاستراتيجية

القيمة الأساسية لحكم الروهينغا بالنسبة إلى غزة تكمن في أنه يوضح الطريق القضائي للانتقال من توثيق الانتهاكات الجسيمة إلى إثبات جريمة الإبادة الجماعية ومسؤولية الدولة عنها.

وتتوقف إمكانية الاستفادة منه على بناء ملف إثبات متكامل يستطيع إظهار العلاقة بين الأفعال المحظورة والقصد الخاص، مع احترام معيار الإثبات الصارم الذي أكدته المحكمة.

إن الاستفادة القانونية الأكثر أهمية ليست القول إن ما حدث في ميانمار مطابق لما حدث في غزة، وإنما استخدام المبادئ التي قررتها المحكمة لفحص الوقائع والأدلة المتعلقة بغزة بصورة منهجية ومستقلة.

انتهى